

مناقصة عامة رقم 25008152 لشراء أنابيب فولانية

- 1. تدعو شركة أوروبا وآسيا لأنابيب النفط المحدودة (المشار إليها فيما يلي باسم «كاتسا») الجهات المعنية للمشاركة في المناقصة العامة رقم 25008154 لشراء تجهيزات أنابيب فولاذية (المشار إليها فيما يلي باسم «السلع»)، وذلك وققًا لما هو موضح في وثائق المناقصة المنشورة على موقع شركة أوروبا وآسيا لأنابيب النفط المحدودة على الرابط التالي: www.eapc.co.il تحت عنوان «العقود» والعنوان الفرعي «نشر الإجراءات».
- 2. يجوز لأي جهة تلتزم بالموعد النهائي لتقديم العطاءات، وجميع الشروط الدنيا المفصلة أدناه والمنصوص عليها في وثائق العطاء، أن تشارك في العطاء:
 - أ. البضائع التي يقدمها مقدم الطلب مطابقة لجميع متطلبات المواصفات التقنية.
- ب. يتعهد مقدم الطلب ويعلن أن تسليم البضائع إلى موقع كاتسا في أشكلون لا يتعدى موعد أقصاه 7 أشهر تقويمية من تاريخ إصدار كاتسا للطلب، وكل ذلك تاريخ إصدار كاتسا للطلب، وكل ذلك كما هو محدد في وثائق الطلب.
- د. يجب على مقدم الطلب أن يصرح ويتعهد بأن البضائع التي يقدمها يتم تصنيعها من قبل واحدة أو أكثر من الشركات المصنعة التالية: Tenaris S.A أو Salzgitter Mannesmann Line Pipe GmbH. أو Vallourec. للمستعد التالية: Calaty أو Galaty أو Vallourec.
- ه. بالنسبة للمتقدمين الإسرائيليين: يجب أن يكون لدى مقدم الطلب جميع الموافقات والإفادات المطلوبة بموجب قانون معاملات الكيانات العامة -1976.
- و. بالنسبة للمتقدمين غير الإسرائيليين: لا يخضع المتقدم للطلب لعقوبات أو تحقيقات أو قيود من قبل سلطة حكومية في بلد المنشأ تمنعه من المشاركة في الطلبات الحكومية أو العامة في بلد المنشأ.
- ز. بالنسبة للمتقدمين غير الإسرائيليين: يجب أن يكون المتقدم مسجلاً في دولة لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل،
 وكل ذلك كما هو محدد في و ثائق الطلب.
 - ح. بالنسبة للمتقدمين الإسر ائيليين: المتقدم هو شركة تم تأسيسها قانونيًا وتم تسجيلها قانونيًا في إسر ائيل.
- أ. الموعد النهائي لتقديم الطلبات سيكون بتاريخ 30.07.25 حتى الساعة11:00 بتوقيت إسرائيل ويجب تقديمها إلى عنوان البريد الإلكتروني: Tender1@eapc.co.il وكل شيء كما هو مفصل في وثائق الطلب.
 - 4. وضعت الشركة تقديرًا خلال السيرورة، قد يُستبعد أي عرض تتجاوز تكلفته الإجمالية ٢٥٪ أو أكثر من التقدير.
 - 5. تحتفظ لجنة الطلبا بالحق في تغيير وثائق الطلب، والصلاحيات الإضافية كما هو محدد في وثائق الطلب.

في حالة وجود أي تعارض أو تناقض بين هذا الإعلان ووثائق الطلب، فإن وثائق الطلب هي التي تسود.